وسائط الاعلام، والمظاهرات والضغوط غير المباشرة، بشكل لا يقل عن أي مواطن آخر. وفي ظروف الضغط الصعبة من الداخل والخارج، أبدى قضاة المحكمة العليا استقلالية وخبرة يحتذى بهما. فلم يتأثروا بالرأي العام من ناحية، وابتعدوا عن الاغراء بالانزلاق نحو اتخاذ قرارات سياسية من ناحية أخرى. أمّا الحكومة التي استعدت، في هذه المرة، على الصعيد القضائي قبل ان تتخذ خطوة الابعاد، «فبامكانها ان تكون راضية، بحكم انها نجحت في خلق إطار قانوني مشروع لتنفيذ عمليات ابعاد أخرى، وبذلك أوجدت في أيديها أداة أخرى للعقاب في سياق صراعها ضد الارهاب» (دافار، ١٩٩٣/١/٢٩).

ووصفت المعلّقة الصحفية، طوبا تسيموكي، قرار المحكمة بأنه «مخيب للآمال»، للأسباب التالية: «فأولاً، في إطاره لم يرفض امكان تنفيذ عملية ابعاد جماعي، وبذلك انهار حاجز في موضوع الابعاد. الى ذلك، يستدل من قرار الحكم انْ لا داعي لتجاوزات قانونية من اجل تنفيذ عملية ابعاد كهذه، إذا تمّ الحفاظ، فقط، على ان يكون الابعاد فردياً، أي أنه يمكن تنفيذ عملية ابعاد جماعي وعرضها على انها مجرّد عملية ابعاد مجموعة من الافراد. ثانياً، لقد صادقت المحكمة على امكان ممارسة حق اسماع الطعن في أمر الابعاد بعد تنفيذه. وبذلك انحرفت عن تشريع وضعته في قضية ابعاد [فهد] القواسمه. ثالثاً، ليس هناك أي ذكر أو توبيخ في القرار بالنسبة الى حقيقة ان الحكومة حاولت القيام بمناورة تحت جنح الظلام من أجل تجاوز سوابق قانونية، وحاولت تنفيذ اجراء الابعاد دون رقابة قضائية» (المصدر نفسه).

أمّا الكاتب والمعلّق الصحفي، عوديد ليفشيتس، فرأى ان العيوب الاساسية في قرار المحكمة تكمن في ما لم يتضمّنه القرار، ومنها: «ليس في قرار الحكم أي فحص للادعاء الذي طرحه المدّعى عليهم [أي الحكومة] بأنه تمّ طرد أولئك الذين كانوا يشغلون مهام ومناصب على مستوى المسؤولية عن جهاز الحي فما فوق، على الرغم من ان القضاة أشاروا الى وقوع أخطاء كثيرة في اختيار المبعدين. واليوم، بعد ان وافقت الحكومة على اعادة مئة من المبعدين، وخفّضت مدة الابعاد بالنسبة الى الباقين، الى النصف، أصبح ادعاء الحكومة، المشار اليه، أكثر سخفاً مما كان عليه». كما انه «لا وجود لأي رد، ايجابياً أو سلبياً، على ادعاء مقدّمي الالتماسات ان عملية الابعاد تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على الدولة المحتلة، اللجوء الى ابعاد الافراد أو الجماعات. لقد أعفت المحكمة نفسها من التطرق الى القانون الدولي». اضافة الى ذلك، تضمّن قرار الحكم تحديداً مبدئياً من «انه في حالات شاذة، يؤجل حق المبعد في اسماع طعنه في قرار ابعاده الى ما بعد تنفيذ أمر الابعاد، وذلك لاعتبارات أمنية ملحّة. لقد أعلن القضاة، بوضوح، أنهم ليسوا بصدد فحص ما إذا كان مثل هذا الوضع الشاذ قائماً، حقاً، في أثناء عملية الابعاد». واخيراً، فانه «ليس في قرار الحكم، الى جانب القول ان الامر يتعلّق بأوامر ابعاد فردية، أية قيود كمية بالنسبة الى عمليات الابعاد في المستقبل. فنظرياً، يجوز اليوم للجيش ان يصدر وينفّذ أوامر ابعاد فردية كهذه بحق آلاف وعشرات الآلاف من سكان المناطق [الفلسطينية المحتلة]، وفقاً لأي معيار جارف أيّاً كان، مثل دعم اقامة دولة فلسطينية، او لأن لون عيون المبعدين بني!!. فوفقاً لقرار المحكمة، فالاوامر ستكون سارية المفعول طالما ان حق الاستئناف بعد تنفيذ الابعاد مكفول، ولم تلغ لجنة الاستئناف تلك الاوامر» (حوتام، ١٩٩٣/٢/١٢).

صفقة اسرائيلية ـ اميركية

على الرغم من استبعاد رئيس الوزراء الاسرائيلي، رابين، امكان موافقة الادارة الاميركية الجديدة، في بداية عهدها، على فرض عقوبات على اسرائيل من جانب مجلس الامن الدولي (معاريف، ١٩٩٣/١/٢٩)، الاّ ان المعلّق الصحفي، يوسف حريف، أكد ان وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، ألمح، في خلال الاتصالات بين الجانبين، الى ان الفيتو الاميركي غير مضمون في كل الاحوال، وعندما لم يُجد التلميح، قال صراحة «لن نستخدم الفيتو» (المصدر نفسه، ١٩٩٣/٢/٣). وكان هذا الموقف الاميركي، ذروة اتصالات مكثّفة، عنوانها حثّ حكومة رابين على ايجاد مخرج للورطة التي تسبب بها قرار الابعاد للجانبين. وأشار بعض المصادر الصحفية الى ان الاتصالات، عموماً، لايجاد تسوية لأزمة المبعدين والتي انتهت